بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة المطالب

بعد الاطلاع على المذكرة القانونية المقدمة من الإخوة/ أعضاء اللجنة القانونية وبناءً على ما ورد بها من توصيات ، قامت اللجنة الوطنية لتعيينات ٢٠٠٥فما فوق "لجنة الطوارئ" ، بتحديد المطالب الشرعية والقانونية للموظفين العسكريين من "تعيينات ٢٠٠٥فما فوق" فيما يلي :-

أولا : إلغاء قرار الحكومة الثانية عشر القاضي بوقف صرف رواتبهم واعتباره كأن لم يكن ، وإزالة كافة آثاره والبدء فوراً بصرف رواتبهم كلاً حسب رتبته العسكرية ووفقاً لسلم الرواتب المعمول به .

ثانيا : البدء فوراً بجدولة وصرف مستحقاتهم المالية والمتمثلة فيما يلي :-

١- المستحقات المالية المتراكمة نتيجة "أزمـــة الرواتب" في ظل الحكومة العاشرة والحكومة الحادية عشر .

٢- المستحقات المالية المتراكمة نتيجة قرار الحكومة الثانية عشر ، بوقف صرف رواتبهم وحتى تاريخ صرف مبلغ الـــ (١٠٠٠ شيكل) ، مع عدم استقطاع قسط التأمين الصحي والذي حرموا منه في تلك الفترة.

٣- المستحقات المالية المتراكمة نتيجة الفارق المالي بين رواتبهم المستحقة وبين ما صرف لهم من مبالغ سواء مخصص (١٠٠٠شيكل) أو (١٥٠٠شيكل) حسب مقتضي الحال ، مع عدم استقطاع قسط التأمين الصحي والذي حرموا منه في تلك الفترة .

٤- الفوائد القانونية المستحقة على جميع المستحقات المالية على اعتبار أنها دين مستحق الأداء.

ثالثا : البدء الفوري بإصدار وتجديد بطاقات التأمين الصحي الشخصي والعائلي لهم .

رابعا : إدراجهم ضمن نشرة الترقيات العسكرية القادمة لإعطاء كل عسكري منهم رتبته المستحقة أسوة بباقي زملائهم في المؤسسة العسكرية .

خامسا: إن تقدم السلطة الوطنية لهم تعويضاً عادلاً لما وقع عليهم من ضرر نتيجة القرار الظالم بوقف رواتبهم .

إن أي حل لهذا الملف لا يشمل مطالبنا القانونية والشرعية الواردة أعلاه ، هو حل مرفوض ولن نقبل به بأي حال من الأحوال ، وهذا موقف لن نتراجع عنه .

اللجنة الوطنية لتعيينات ٢٠٠٥فما فوق "لجنة الطوارئ"